ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلى والعالمى قد أثرت على أداء الاقتصاد المصرى، وحدّت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

- **استمر الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى فى تحقيق معدلات نمو ايجابية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٦٪** مقارنة بـ٠,٣٪ فقط خلال نفس الربع من العام المالى السابق. ويمكن تفسير هذا النمو بشكل أساسى فى ضوء استمرار تنامى كل من الاستهلاك الخاص والعام واللذان تبلغ مساهمتهما نحو ٢,٣٪ فى نمو الناتج المحلى الحقيقي، بالإضافة إلى **أثر فترة الأساس** (وهو الأثر الناجم عن تدنى معدلات الأداء فى الفترة المرجعية) والذى بدأ فى الربع الثالث من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠.

- **إرتفع عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى إلى ٦,٧٪ خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢** ليبلغ ١١٩,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٨٨,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى **٧٢,٨ ٪ من الناتج المحلى فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢** لتسجل ١٢٩٤,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٥٨,٤ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر من العام الماضى.

- ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ٢,١٪، ليبلغ ٣٤,٧ مليار دولار فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ (ما يعادل ١١,٩٪ من الناتج المحلى) مقابل ٣٤ مليار دولار (ما يعادل ١٣,١٪ من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر من العام السابق (بيانات شهر ديسمبر ٢٠١٢ ما زالت غير متاحة).

- **استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية فى الإرتفاع في نهاية نوفمبر ٢٠١٢** – مدفوعاً بالزيادة فى الإئتمان المحلى – **ليحقق ١١,٢٪ مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ١١٪ فى نهاية أكتوبر ٢٠١٢**، ومقارنة بـ٧,١٪ المحققة فى نهاية نوفمبر ٢٠١١. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر ديسمبر ٢٠١٢ لا تزال تحت الاعداد).

- **إرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يناير ٢٠١٣ مسجلا ٦,٣٪ مقارنة بـ٤,٧٪ خلال الشهر السابق. كما إرتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر يناير ٢٠١٣ مسجلاً ٥,٢٪ مقارنة بـ٤,٤٪ خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢.**

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.**

- **كما أعلن البنك المركزى عن تدشين آلية جديدة FX Auctions إعتباراً من يوم الاحد الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ من خلال قيامه بطرح عطاءات دورية تتقدم إليها البنوك لشراء او بيع الدولار الأمريكى**، وهى آليه معمول بها فى العديد من الدول حيث تستهدف المحافظة على إحتياطى النقد الاجنبى وترشيد إستخداماته. وتضمن تلك الآلية عدم التأثير على نظام الإنتربنك الدولارى بل تعمل مكملة ومساندة له.

- **حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٥ مليار دولار**، مقارنة بعجز أعلى قدره ٢,٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض العجز الجارى (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين فى الخارج وتراجع المدفوعات عن الواردات)، مما عادل نسبياً أثر تراجع صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل.

أولا- معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

حقق الناتج المحلى الاجمالى (بأسعار السوق) معدل نمو قدره ٢,٦٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ، مقارنة بمعدل نمو أقل قدره ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما شهد الناتج المحلى الإجمالى تباطؤ نسبياً إذا ما قورن بأداء الفترة السابقة (أبريل- يونيو ٢٠١٢/٢٠١١) والتى بلغت نحو ٣,٣٪. هذا وقد بلغ **الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة) نحو ٤١٢,٤ مليار جنيه (٤٤٥,٦ مليار جنيه بالأسعار الجارية)** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل ٤٠٢,١ مليار جنيه (بالأسعار الجارية والثابتة) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (وذلك فى ضوء تغيير سنة الأساس الى عام ٢٠١٢/٢٠١١).

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية للناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق)، يتضح أن **الإنفاق الاستهلاكى**- والذى يشكل ٩٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلى – لا يزال يعتبر **المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال الربع الأول من العام المالى محل الدراسة**، حيث حقق الاستهلاك الخاص ارتفاعاً بنحو ٢,٤٪، مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما استقر معدل نمو الاستهلاك العام عند ٢,٧٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢. وتجدر الإشارة الى أن نسبة مساهمة كل من الاستهلاك الخاص والعام فى نمو الناتج المحلى الحقيقى قد انخفضت الى ٢,٣٪ مقارنة بـ٤,٥٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

كما شهدت **الفجوة بين الصادرات والواردات** تحسناً نسبياً خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ، حيث انخفضت الواردات بـ ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بارتفاع قدره ٤,٥٪ خلال نفس الفترة من العام السابق)، بينما شهدت الصادرات تحسناً طفيفاً حيث ارتفعت بنسبة ٠,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بانخفاض قدره ٢,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

ومن ناحية أخرى، فقد انحسر نسبياً التأثير السلبى **للإستثمار** حيث سجل الانفاق الاستثمارى تراجعاً قدره ٧,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنسبة تراجع أعلى قدرها ١٣,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، مما انعكس فى شكل مساهمة سلبية تقدر بنحو ٠,٩٪ فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى.

أما بالنسبة لمعدل نمو **الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج**[1] **فقد إرتفع ليسجل ٢,٥٪** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢. وجدير بالذكر أنه وفقاً **للتقسيم القطاعي**، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى **نمو معظم القطاعات ولكن بمعدلات متفاوتة، أهمها** قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقى ٣٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٧,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقى ٢,٨٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، تجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقى ٣,٨٪، و يبلغ نسبته حوالى ١١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ٥,١٪، و يبلغ نسبته حوالى ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقى ٤,٢٪، و يبلغ نسبته حوالى ٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى). ومن ناحية أخرى، فقد **ساهم الأداء الضعيف لبعض** القطاعات الحيوية فى **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة** وعلى رأسها الصناعات الاستخراجية (معدل نمو حقيقى -٠,١٪، و١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وقناة السويس (معدل نمو حقيقى -٣,٤٪، و ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) على التوالى خلال الربع الأول من العام المالى الحالى.

[1] تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى باستخدام ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة أساس.

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	يوليو- سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الناتج المحلى	%٠,٣	%٢,٥
اجمالى القطاع السلعى، ومنه	%٠,٢-	%١,٢
الزراعة والغابات	%٠,٥	%٠,٥
البترول	%٠,٠	%٠,٠
الغاز الطبيعى	%٠,١-	%٠,٠
الصناعات التحويلية	%٠,٥-	%٠,٤
التشييد والبناء	%٠,١-	%٠,٢
اجمالى الخدمات الانتاجية، ومنها	%٠,١	%٠,٨
النقل والتخزين	%٠,٠	%٠,١
الاتصالات	%٠,١	%٠,١
قناة السويس	%٠,٣	%٠,١-
تجارة الجملة والتجزئة	%٠,٠	%٠,٤
الوساطة المالية	%٠,٠	%٠,١
المطاعم والفنادق	%٠,٥-	%٠,٠
اجمالى الخدمات الاجتماعية	%٠,٤	%٠,٥

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة[٢] العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة فى الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة فى المصروفات تأتى نتيجة لإرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٥٠,٣٪ . ثانيا، إرتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، إرتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعى وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد إرتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتى قد ارتفعت بـ٣٨,٥ لتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى الضرائب على السلع والخدمات بـ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٧,٦٪ لتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفى نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) و االضرائب الأخرى بـ٦,٧٪ و١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٣,٩ مليار جنيه و٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ١٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصاً الإرتفاع الكبير فى المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتى قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ٣٥,٩٪ لتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض فى باقى البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ إرتفاعاً ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك فى ضوء الزيادة فى المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٢٢,٨٪ لتسجل حوالى ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة الزيادة فى فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٦ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل الى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٩٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق.ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى باب الدعم فى ضوء الزيادة فى دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات فى صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١,٨٪، و١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣١,٤ مليار جنيه و٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

مؤشرات الأداء المالى

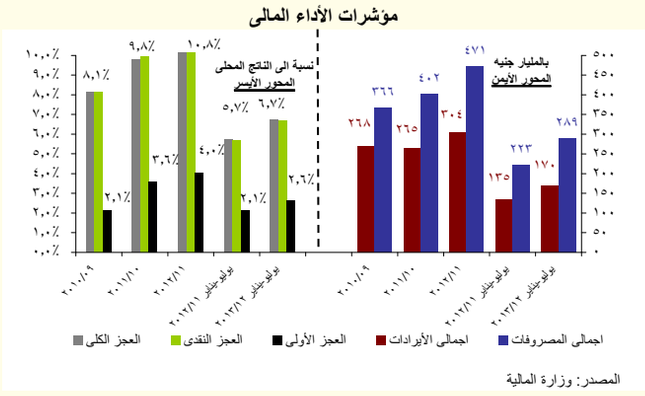

المصدر: وزارة المالية

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو- يناير من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي إلى ٦,٧٪، ليبلغ ١١٩,٨ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٨٨,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع المصروفات العامة بنسبة أكبر من الإيرادات خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد إرتفع ليسجل ٢,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢,١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ نحو ٢٥,٧٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى ١٦٩,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٣٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة بلغت ٣٥,٤٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بـ٤,٨٪ خلال يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الإرتفاع الملحوظ فى كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات واللذان قد ارتفعا بـ٤٩٪ و٢٦,٦٪ ليحققا ٥٣,٦ مليار جنيه و٥٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٣٦ مليار جنيه ونحو ٤١,١ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- يناير ٢٠١٢/٢٠١١. كما إرتفعت الضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٣١٪ و٢٤,١٪ ليسجلا ٩,٥ مليار جنيه و٩,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

يناير ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقارنة بـ٧,٢ مليار جنيه و٧,٧ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة فى الحصيلة من ضريبة الدخل يرجع فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من «الضرائب على الدخول من التوظف» بـ٢٢٪ لتسجل نحو ١٠,٩ مليار جنيه خلال يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٨,٩ مليار جنيه خلال يوليو- يناير ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة لزيادة المحصل من أنواع الضرائب المختلفة كما يلى؛ **أولا**، زيادة الضرائب من هيئة البترول والشريك الاجنبى بـ٣٩,١٪ لتحقق ١٥,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١١,٣ مليار جنيه خلال يوليو-يناير ٢٠١٢/٢٠١١ وذلك فى ضوء التسويات التى تمت بين هيئة البترول ووزارة المالية. **ثانيا**، الإرتفاع المحقق فى الضرائب من الشركات بـ٢٣,١٪ جنيه لتسجل ٩,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. **ثالثا**، الإرتفاع المحقق فى الضرائب من قناة السويس بـ٩,٢٪ لتسجل ٧,١ مليار جنيه مقارنة بـ٦,٥ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً ملحوظاً، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٣٩٪ لتحقق نحو ٧,٦ مليار جنيه خلال يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٥,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى نحو آخر، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إرتفاعاً قدره ٤,٨٪ خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإرتفاع الإيرادات الأخرى بـ١٤,٣٪ لتسجل ٤١,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٣٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الإرتفاع المحقق فى الإيرادات الأخرى فى ضوء الإرتفاع فى حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٣٠,٧ ٪ لتسجل ٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٦,٥ مليار جنيه خلال يوليو- يناير ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع بند إيرادات متنوعة بأكثر من ضعفين ليسجل ٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢ إرتفاعا كبيراً قدره ٢٩,٨٪ لتصل إلى ٢٨٨,٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٢٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى كافة أبواب المصروفات؛ وعلى رأسها، الإرتفاع فى باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٦٪ من إجمالى المصروفات و٥٣,٨٪ من إجمالى الإيرادات) بنحو ٤٩,٩٪ ليصل إلى ٩١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٦٠,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- يناير من العام السابق. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٥,٤٪ من إجمالي المصروفات و٤٣,٣٪ من إجمالى الإيرادات) خلال يوليو- يناير ٢٠١٣/٢٠١٢ بـ٣٢,٥٪ لتسجل حوالى ٧٣,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٥,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٠,٦٪ لتصل إلى ٧٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٦٥,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠١٢/٢٠١١.

ثالثاً- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٣] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة، والدين العام المحلى[٤].

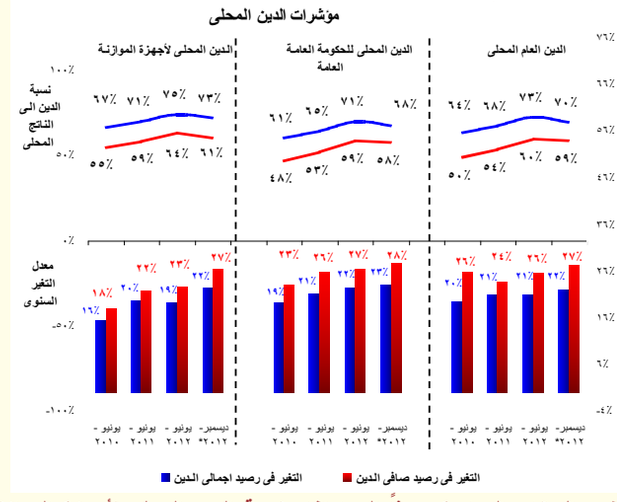

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٧٢,٨٪ ليسجل ١٢٩٤,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٥٨,٤ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٦٨,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١١٣١,٧ مليار جنيه (٦٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٨٩٤,٦ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٥٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية **ديسمبر** ٢٠١٢ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٣٢,٦ مليار جنيه و٣١٢,٣ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٣٧١,٢ مليار جنيه و٢٣١,٦ مليار جنيه فى نهاية **ديسمبر** ٢٠١١ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١٢٠٨,٣ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ (٦٨٪ من الناتج المحلى) مقابل ٩٨١,٥ مليار جنيه (٦٣,٦٪ من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١١. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ١٠٣٧,٢ مليار جنيه (٥٨,٣٪ من **الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٨١١,٢ مليار جنيه (٥٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١١. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ١١,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٩١,٢ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢.**

أما **عن إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ١٢٤٣,٧ مليار جنيه فى نهاية **ديسمبر** ٢٠١٢ (٧٠٪ من الناتج المحلى) مقابل ١٠١٩,٦ مليار جنيه (٦٦,١٪ من الناتج المحلى) فى نهاية **ديسمبر ٢٠١١**. وبلغ صافى الدين العام المحلى ١٠٥٥ مليار جنيه (٥٩,٣٪ من الناتج المحلى) مقابل ٨٢٩,٧ مليار جنيه (٥٣,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١١. وترجع االزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٢٦,٨ مليار جنيه ليصل الى ١٢٠٨,٣ مليار جنيه ، بينما انخفض رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٢,٢ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٠ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ بحوالى ٦٣٪ لتصل إلى حوالى ٨٣ مليار جنيه مقارنة بـ٥١ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليسجل ١,٤ سنة مقارنة بـ١,٣ فى ديسمبر ٢٠١١، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ١٣,٤٦٪ مقارنة بـ١٢,١٧٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠١١.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسن نسبى فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢، فبينما ارتفع رصيد الدين الخارجى بحوالى ٢,١٪ فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ليسجل ٣٤,٧ مليار دولار مقارنة بـ ٣٤ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١١، فقد إنخفضت نسبته للناتج المحلى إلى ١١,٩٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٣,١٪ فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١١. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٢,٤٪ مسجلاً ٢٥,٤ مليار دولار (٧٣,٢٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية **سبتمبر** ٢٠١٢ مقارنة بـ٢٦ مليار دولار (٧٦,٧٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى **سبتمبر** ٢٠١١[٥]. **(من الجدير بالذكر أن بيانات شهر ديسمبر ٢٠١٢ لا تزال تحت الاعداد).**

رابعاً- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر ديسمبر ٢٠١٢ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ بشكل طفيف ليسجل معدل نمو قدره ٠,٢٪ ليصل إلى ١١٤٧,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١١٤٤,٧ مليار جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد ارتفع معدل نمو السيولة المحلية فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٢ ليبلغ نحو ١١,٢٪، مقارنة بإرتفاع قدره ١١٪ فى نهاية أكتوبر ٢٠١٢ و٧,١٪ فى نهاية نوفمبر ٢٠١١. فعلى جانب الأصول، لا يزال النمو الكبير في الاقتراض الحكومي هو المحرك الرئيسي وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية؛ مما فاق أثر التراجع الملحوظ لمعدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية والذى بلغ ٢٩٪. أما على **جانب الإلتزامات**، فقد حقق معدل النمو السنوى للنقود ارتفاعاً قدره ١١,٤٪ ليسجل ٢٨٧,٩ مليار جنيه فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢، مقارنة بإرتفاع أعلى قدره ١٢,٢٪ فى نهاية الشهر السابق. بينما ارتفع معدل النمو السنوى لأشباه النقود بشكل متسارع خلال شهر الدراسة ليصل إلى ١١,٢٪ محققاً ٨٥٩,٦ مليار جنيه، مقارنة بإرتفاع قدره ١٠,٦٪ خلال الشهر السابق.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى انكماشاً سنوياً قدره ٢٩٪ ليبلغ حوالى ١٤٧,١ مليار جنيه فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٢، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء تزايد الضغوط على ميزان

---

٣ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٤ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

٥ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

المدفوعات منذ بداية عام ٢٠١١. كما استمر صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى فى التراجع، والذى بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية، حيث بلغت نسبة التراجع السنوى نحو ٤٠,٩٪ خلال العام المنتهي في نوفمبر ٢٠١٢ ليبلغ بذلك ٦٤,١ مليار جنيه - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢ -. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى انخفاضاً بنسبة ١٥,٩٪ خلال السنة المنتهية في نوفمبر ٢٠١٢ ليصل إلى ٨٣ مليار جنيه، مقارنة بإنخفاض أعلى قدره ١٦,٧٪ خلال الشهر السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية حوالى ٢١,٣٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل ١٠٠٠,٣ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢٢,٤٪ خلال الشهر السابق و٢٥,٣٪ خلال نوفمبر ٢٠١١، وذلك فى ضوء تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٢٨,٣٪، مقارنة بمعدل نمو سنوى أعلى قدره ٤٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وجدير بالذكر أن النمو فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالى ١٢٤,٤٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية نوفمبر ٢٠١٢ مسجلاً ٦٥٢,٧ مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استقر معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص للشهر الثالث على التوالى في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٢ عند ٧٪ ليصل بذلك الى ٤٦١,٩ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ١,٣٪ فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال الإثنى عشر شهراً الماضية قدره ٦٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ١٧,٦٪ فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٤ مليار جنيه، فى حين انخفض إذا ما قورن بمعدل نمو قدره ١٩,٦٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢.

تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري ليصل إلى ١٣,٦ مليار دولار في نهاية شهر يناير ٢٠١٣، وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٦٢,٢٪، مقارنة برصيد بلغ ٣٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٠، وهى أعلى قيمة له. كما أن هذا الرصيد كان قد سجل ٢٦,٦ مليار جنيه فى نهاية العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وجدير بالذكر أن شهر يناير ٢٠١٣ قد شهد انخفاضاً قدره ٩,٣٪، حيث انخفض رصيد الاحتياطى بـ١,٤ مليار دولار، وذلك فى ضوء سداد مستحقات نحو ٠,٦ مليار دولار لنادى باريس مما فاق أثر ورود قرض من تركيا بنحو ٠,٥ مليار دولار خلال شهر الدراسة. وتجدر الاشارة إلى أن الإنخفاض فى رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية وكل من تراجع قيمة الجنيه المصرى وتفاقم العجز التجارى قد ينعكس بمزيد من التدهور على أداء ميزان المدفوعات.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق ٩,١٪ فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢ ليسجل ١٠٦٩,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٨,٤٪ فى نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ٤,٦٪ خلال نوفمبر ٢٠١١. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٩,١٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بمعدل أبطأ ليحقق ٥,٢٪ فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ٥,٨٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بإرتفاع قدره ٢,٥٪ فقط خلال نوفمبر ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥١١,٦ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى كان قد سجل ٦,٨٪ ليبلغ ٤٧٩,٨ مليار جنيه فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢. فى حين استمر معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى فى الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ١٣,٨٪ ليبلغ ٣١,٨ مليار جنيه فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية بشكل طفيف لتسجل ٤٥,٣٪ في نهاية نوفمبر ٢٠١٢، مقارنة بـ٤٥,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٦,٢٪ خلال نوفمبر ٢٠١٢ مقابل ٦٢,٢٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

معدل النمو السنوى للسيولة المحلية ونقود الإحتياطى

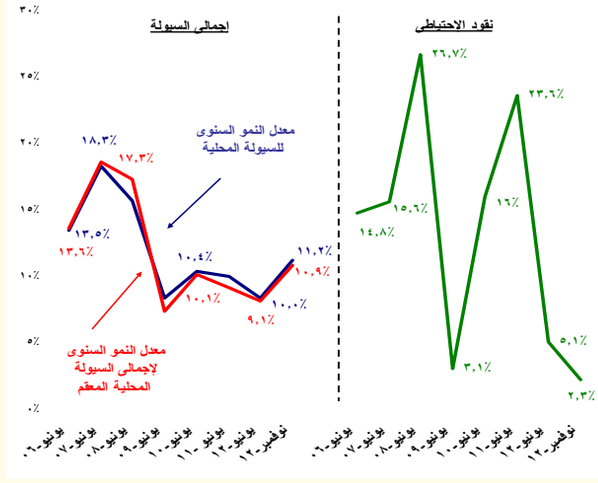

وفيما يخص معدلات الدولرة، فقد ارتفعت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ لتحقق ١٦,٩٪ مقارنة بـ١٦,٦٪ خلال الشهر السابق، فى حين انخفضت اذا ما قورنت بـ١٧,٤٪ خلال نوفمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اسقرت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ لتسجل نحو ٢٣,٥٪ مقارنة بـ٢٣,٤٪ خلال الشهر السابق فى حين انخفضت بشكل طفيف اذا ما قورنت بـ٢٣,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

إرتفع معدل التضخم السنوى[٦] لحضر الجمهورية خلال شهر يناير ٢٠١٣ بشكل ملحوظ ليسجل نحو ٦,٣٪ مقارنة بـ٤,٧٪ خلال الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بـ٨,٦٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢. [وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية، فقد إرتفع أيضاً ليسجل ٦,٦٪ خلال شهر يناير ٢٠١٣ مقارنة بـ٤,٧٪ خلال الشهر السابق، ولكنه إنخفض مقارنة بـ٩,٢٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢]. ويمكن تفسير ذلك نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم لمعظم المجموعات الرئيسية (على أساس سنوى وشهرى) وعلى رأسها كل من مجموعة "الطعام والشراب" و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" و"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"، وهو ما يمكن تفسيره جزئياً فى ضوء إنخفاض قيمة الجنيه مقابل العملات الأخرى خلال شهر الدراسة وما ترتب على ذلك من زيادة الضغوط التضخمية نتيجة لزيادة قيمة الواردات السلعية؛ بالإضافة إلى التوقعات السائدة بإستمرار موجات إرتفاع الأسعار.

وتشير البيانات التفصيلية إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى لعدد من البنود الفرعية ضمن مجموعة "الطعام والشراب" خاصاً " الخبز والحبوب " مسجلاً ٢,١٪ مقارنة بإنخفاض بلغ ١,٢٪ فى الشهر السابق (نتيجة لإرتفاع أسعار الأرز والمكرونة والذرة والدقيق). كما إرتفع معدل التضخم السنوى للبند اللحوم والدواجن" مسجلاً ١٠٪ مقارنة بـ٩,٤٪. أيضاً إرتفع معدل التضخم السنوى للبند "الخضروات" مسجلاً ٧,٦٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٢٪ خلال الشهر السابق، وإرتفع معدل التضخم السنوى لبند "الدخان" ليسجل ٧,٧٪ خلال شهر الدراسة نتيجة لإرتفاع أسعار بعض أنواع السجائر. بالإضافة إلى ذلك؛ فقد إرتفع معدل التضخم السنوى للبند الفرعى "الكهرباء والغاز والوقود" ليسجل نحو ٣٤,٢٪ مقارنة بـ٢٠,٥٪ خلال الشهر السابق، نتيجة لإرتفاع أسعار شرائح الكهرباء ماعدا الشريحة الأولى وإرتفاع أسعار إسطوانات البوتاجاز نتيجة لقلة الكميات المعروضة؛ كما إرتفع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" لتسجل ٥,٩٪ مقارنة بـ٤,٨٪ خلال الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، فقد إرتفع معدل التضخم الشهرى بشكل ملحوظ ليسجل ١,٧٪ خلال شهر يناير ٢٠١٣ مقارنة بـ٠,٢٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٠,١٪ خلال شهر يناير من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى الأساسي خلال شهر يناير ٢٠١٣ ليسجل ٥,٢٪ مقارنة بـ٤,٤٪ خلال الشهر السابق[٧] ولكنه إنخفض مقارنة بـ٦,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إنخفض المعدل السنوى بشكل ملحوظ ليسجل -١,٦٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ٤٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٩,١٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١١. كما إنخفض معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين ليسجل -٤,٤٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ -١,٩٪ خلال الشهر السابق.

ويرجع الإنخفاض المحقق فى معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين إلى إنخفاض معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ لمجموعة " الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك ليسجل -٩,٨٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بإرتفاع قدره ٤,٥٪ خلال الشهر السابق نتيجة لإنخفاض معدل النمو السنوى للبند الفرعى " المحاصيل والمنتجات الحيوانية ومنتجات الصيد والأنشطة المتصلة بها" ليسجل -١٠,٩٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ٤,٥٪ خلال الشهر السابق. كما إنخفض ايضاً معدل التضخم السنوى لمجموعة "التعدين وإستغلال المحاجر" مسجلاً ٠,٦٪ مقارنة بـ٥,٥٪ خلال الشهر السابق. مما فاق أثر إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الصناعات التحويلية" لتحقق ١,٢٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢ مقارنة بـ -٠,١٪ خلال الشهر السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ على التوالى. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪. وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء فى ضوء «وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ فى نمو الاقتصاد المحلى من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية». فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول

٦ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٧ مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والمتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزى قد قرر تنفيذ آلية جديدة تستهدف المحافظة على إحتياطى النقد الاجنبى وترشيد إستخداماته إعتباراً من يوم الأحد الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢، وتشمل تلك الآلية قيام البنك المركزى المصرى بطرح عطاءات دورية تتقدم إليها البنوك لشراء أو بيع الدولار الأمريكى FX Auctions. وتضمن تلك الآلية عدم التأثير على نظام الإنتربنك الدولارى بل تعمل مكملة ومساندة له.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٥ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٧٨٪ عن العجز الكلى المحقق خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١ والذى بلغ قدره ٢,٤ مليار دولار. ويأتى انخفاض العجز الكلى المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ٨٧٪ (نتيجة للارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين بالخارج وتراجع المدفوعات عن الواردات) ٤ مما عادل نسبياً أثر تراجع صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل. هذا وقد استقر بند " السهو والخطأ " بشكل نسبى محققاً صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٧ مليار دولار للعام الثانى على التوالى.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات
(مليون دولار)

	يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢	نسبة التغير
الميزان التجارى	-٧،٨٢٣	-٦،٨٨٠	-١٢٪
الصادرات	٦،٧٦٥	٦،٩٤٨	٢,٧٪
بترولى	٣،٢٣٤	٣،٣٧٣	٤٪
غير بترولى	٣،٥٣١	٣،٥٧٥	١٪
الواردات	-١٤،٥٨٨	-١٣،٨٢٨	-٥٪
الخدمات (صافى)	١،٦٢٢	١،٦٩٧	٥٪
المتحصلات	٥،٤١١	٥،٦٤٧	٤٪
المدفوعات	٣،٧٩٠	٣،٩٥٠	٤٪
المتحصلات الجارية	١٦،٢٠٢	١٧،٤٩٩	٨٪
المدفوعات الجارية	١٨،٣٧٧	١٧،٧٧٨	-٣٪
الميزان الجارى	-٢،١٧٥	-٢٧٩	-٨٧٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	٥٠٢	٤٤٤	-١٢٪
الحساب الرأسمالى	-٢١	-٣٩	٨٨٪
الحساب المالى	٥٢٣	٤٨٣	-٨٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	٤٤٠	١٠٨	-٧٥٪
صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر	-١،٧٣٠	-٣٢٧	-٨١٪
الميزان الكلى	-٢،٣٥٦	-٥١٩	-٧٨٪

تراجع عجز الميزان التجارى بـ١٢٪ ليحقق عجزاً قدره ٦,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ٧,٨ مليار دولار خلال يوليو – سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٣٪ لتسجل حوالى ٦,٩ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٥٪ لتحقق نحو ١٣,٨ مليار دولار. وبالرجوع الى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع فى الصادرات السلعية الى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالى ٤٪ لتصل إلى ٣,٤ مليار دولار، فى حين ارتفعت الصادرات غير البترولية بنحو ١,٢٪ لتصل إلى حوالى ٣,٦ مليار دولار. بينما يأتي الإنخفاض في جملة الواردات السلعية نتيجة لإنخفاض الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ٧٪ لتصل إلى نحو ١١ مليار دولار ، مما فاق أثر إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ١,٥٪ فقط لتصل إلى ٢,٩ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد ارتفع الفائض الكلى المحقق خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل نحو ١,٧ مليار دولار (ما يعادل ٠,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل ١,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، حيث إرتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ٥,٦ مليار دولار وذلك فى ضوء إرتفاع كل من حصيلة النقل والمتحصلات الحكومية، حيث ارتفعت قيمة الإيرادات من النقل بـ ٨٪ لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار وذلك على الرغم من انخفاض عائدات قناة السويس بـ٥٪ لتحقق حوالى ١,٣ مليار دولار مقابل ١,٤ مليار دولار فى العام السابق.

كما إرتفعت المتحصلات الحكومية بنحو ٣٣٥٪ لتصل إلى ٨١ مليون دولار ، بالإضافة الى الإرتفاع فى المتحصلات الأخرى بنحو١٣٪ لتصل الى ٦٣٢ مليون دولار. وقد فاقت الإرتفاعات المحققة فى البنود السابق ذكرها الانخفاض الطفيف فى الإيرادات السياحية، والتى إنخفضت بشكل طفيف خلال فترة الدراسة لتحقق نحو ٢,٦ مليار دولار مقابل ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالرجوع الى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالى السياحية قد إنخفض إلى ٣٥,٥ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣٧,٤ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية لتحقق حوالى ٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق ويرجع ذلك الى ارتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ ٣٩٪ و ١٦٪ على التوالى لتسجل ٤٣٥ مليون دولار و٧٢٤ مليون دولار. وبالاضافة الى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ ٢٨٪ لتسجل ٩٥١ مليون دولار مقارنة بـ ٧٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما انخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ٩٪ لتحقق ١,٦ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ٣٣٪ لتسجل ٢١٦ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٢١٪ إلى نحو ٤,٩ مليار دولار خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، مما ساعد على الحد من إرتفاع العجز الكلى فى ميزان المدفوعات. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة إحتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبى للبلاد بنسبة ٢٧,٨٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقق ٤٠ مليون دولار مقارنة بـ١٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ٨٪ لتحقق ١٧,٥ مليار دولار، فى حين انخفضت المدفوعات الجارية بـ٣,٣٪ لتحقق ١٧,٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٨,٤٪ مقارنة بنحو ٨٨,٢٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره الانخفاض الملحوظ فى عجز الميزان الجارى بحوالى ٨٧٪ ليصل إلى ٢٧٩ مليون دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٢,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

ومن ناحية اخرى فقد انخفض صافى تدفقات الميزان الرأسمالى والمالى للداخل خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقق نحو ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٠,٥ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك نتيجة تحقيق الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر صافى تدفقات للخارج بقيمة ٠,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (٠,١٪ من الناتج المحلى) فى مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة أعلى بنحو ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (٠,٧٪ من الناتج المحلى). وذلك كمحصلة لإنخفاض صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية لتحقق حوالى ٢٧٦ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن صافى تدفقات الإستثمار المباشر إلى مصر سجل تدفق للداخل بنحو ٠,١ مليار دولار (٠,٠٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال يوليو – سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١. كما سجلت الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل بقيمة ٠,٧ مليار دولار مقابل ٢ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٢/٢٠١١.

وأخيراً، استقر بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بشكل نسبى محققاً صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٧ مليار دولار للعام الثانى على التوالى.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر يناير ٢٠١٣ بـ١٤٤ نقطة ليصل إلى ٥٦٠٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى ديسمبر ٢٠١٢ والذى بلغ ٥٤٦٢ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد شهد رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة ارتفاعاً طفيفاً قدره ٠,٣٪، محققاً ٣٧٧ مليار جنيه (٢١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد بلغ ٣٧٦ مليار دولار خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير هذا الأداء المتذبذب للبورصة فى ضوء الاحداث السياسية والأقتصادية التى تمر بها مصر منذ بداية الثورة عام ٢٠١١.